



AL BAW SALA

موجز السياسات :
أكتوبر 2025

ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين، العدالة والإنصاف الجبائي في تونس

لميس التوايتي

مكلفة بمشروع ضمن برنامج المالية والسياسات العمومية بجمعية
البوصلة

أعدت هذه الوثيقة في إطار برنامج التوجيه الذي تُشرف عليه مؤسسة الدراسات والبحوث في مجال التنمية الدولية (Ferdì) ضمن مشروع المعارف الاقتصادية في تونس « Savoirs éco », الذي يموله الاتحاد الأوروبي وتنفذه Expertise France. شكر وتقدير: تتقدم المؤلفة بالشكر إلى القوّجّه والمُعَلّم السيد زهير القاضي، الخبير الأول في الاقتصاد الكلي والمالية العمومية

جهة الاتصال: contact@albawsala.com

المخلص التنفيذي:

دفع الارتفاع المستمر للنفقات في تونس على مر السنين إلى اللجوء إلى رفع معدلات الضرائب بشكل شبه منتظم. وقد أدى ذلك إلى زيادة الأعباء الجبائية بدلاً من توسيع الوعاء الجبائي. وقد أثار هذا النهج شعورًا بالظلم وعدم الإنصاف لدى دافعي الضرائب الملتزمين بواجباتهم الجبائية، مما ساهم في تقويض الثقة في المنظومة الجبائية

تمثل الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أكثر من ربع الإيرادات الجبائية، بنسبة 28% في سنة 2025 ووفقًا لتقديرات قانون المالية، وهي الضريبة التصاعدية الوحيدة في البلاد، مقابل مساهمة أقل بكثير لضريبة الشركات. بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، فإن الجدول الجبائي ليس خاليًا من نقاط الضعف. فعلى الرغم من العديد من الإصلاحات، لا يزال هذا الجدول غير مربوط بالتضخم أو بالحد الأدنى المضمون للأجور بين المهنيين (SMIG)، مما يؤدي إلى ما يُسمى بـ "التسلل الجبائي" أو "زحف الشرائح الجبائية" (*bracket creep*): يحدث هذا عندما ترتفع الأجور الاسمية دون زيادة في القوة الشرائية، فيجد الأفراد أنفسهم ينتقلون إلى شرائح ضريبية أعلى. وغالبًا ما تتأثر الطبقة الوسطى بذلك، حيث يقع جزء كبير منها في شرائح ضريبية متوسطة تخضع لضرائب عالية. والأسوأ من ذلك، ومع ارتفاع الحد الأدنى للأجور، قد يصبح الموظفون الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور خاضعين للضريبة اعتبارًا من عام 2025، في حين أن دخولهم لا تزال متواضعة¹. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الفارق الاجتماعي والجبائي، الذي يمثل ما بين 35% و40% من تكلفة التشغيل، إلى إعاقة التوظيف في القطاع الرسمي مما يسهم في تفاقم البطالة.

ومن أجل إعادة بعض العدالة والتدرج إلى ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين، لا بد من إجراء بعض الإصلاحات والتعديلات. أولًا، يجب تعديل الجدول الجبائي كل خمس سنوات من خلال ربطه بالتضخم و/أو بالحد الأدنى للأجور، ووضع آليات تخفيض تناقصية لتخفيف آثار الانتقال بين الشرائح وحماية القوة الشرائية. ثانيًا، من الضروري توسيع القاعدة الجبائية. وهذا يتطلب تحديث الإدارة الجبائية – من خلال الرقمنة، والتحول الرقمي، وقبل كل شيء إنشاء نظام معلومات حديث ومتربط – وتعزيز الضوابط لمكافحة الاحتيال والتهرب الجبائي. وأخيرًا، ومن أجل تشجيع التشغيل الرسمي، ينبغي تخفيف الاشتراكات الاجتماعية على أصحاب الدخل المنخفض. ويمكن تعويض هذا الانخفاض عن طريق ضرائب غير مباشرة أوسع نطاقًا، شريطة، بالطبع، دراسة الآثار المترتبة على ذلك لتجنب تفاقم الفوارق الاجتماعية.

السياق والتحديات

تشكل الضرائب بالأساس أحد ركائز العقد الاجتماعي، فهي واجب وطني لتمويل الخدمات العمومية وأداة رئيسية لإعادة توزيع الثروة الوطنية. ومع ذلك، فإن العبء الجبائي في تونس يقع بشكل غير متناسب على كاهل الأجراء، في حين تستفيد مداخل رأس المال من معاملة أكثر تفضيلًا بشكل واضح. هذا الخلل يقوّض الوظيفة التوزيعية للضريبة، ويُغذّي شعورًا بالظلم، ويُضعف قبول المنظومة الجبائية. من ناحية أخرى، لا تساهم ضريبة أرباح الشركات سوى بنسبة 14.5%² من المداخل الجبائية، مما يعطي انطباعًا بأن العبء الجبائي يقع على عاتق الأجراء أكثر من الشركات.

¹ تجدر الإشارة إلى أنه في عام 1991، تم ربط الشرائح بالحد الأدنى للأجور لتجنب الإضرار بأصحاب الدخل المنخفض.

² تقديرات قانون المالية لعام 2025

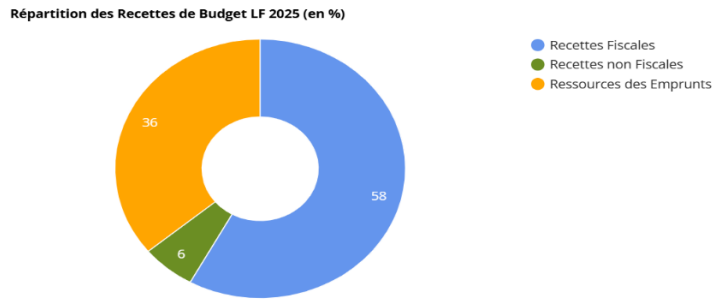
يضاف إلى ذلك ضعف أداء إدارة الجباية، الذي يتجلى في ارتفاع نسبة المتخلفين عن تقديم الإقرارات الضريبية، والتي تجاوزت 40% في عام 2019³، مما يزيد من التفاوتات في الالتزام الضريبي ويضعف قبول المنظومة الجبائية. وبشكل عام، تظهر هذه الأرقام توزيعاً غير عادل يضاعف التماسك الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، تهدف هذه المذكرة إلى المساهمة في النقاش العام حول العدالة الجبائية من خلال التركيز على ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين، وهي الضريبة التصاعدية الوحيدة في تونس، والتي تمثل بطبيعتها الوسيلة الأساسية لإرساء العدالة الجبائية الحقيقية.

أ. النظام الجبائي التونسي: الهيكل والمكونات

النظام الضريبي التونسي نظام إقرارى يتمحور حول هيكل جبائي متنوع. تشمل هذه البنية الجبائية عدة فئات من الضرائب: الضرائب غير المباشرة، ولا سيما ضريبة القيمة المضافة (TVA)، والرسوم الجمركية التي تنظم التجارة الخارجية، وضريبة الاستهلاك المطبقة على منتجات محددة، والضرائب المباشرة، وهي ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين (IRPP)، وضريبة الشركات.

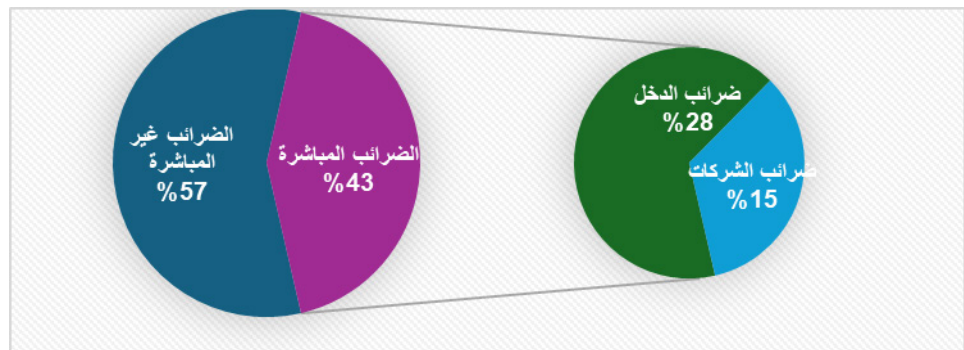
الشكل 1: مصادر تمويل الميزانية (بالنسبة المئوية)



المصدر: وزارة المالية

على مستوى هيكل الضرائب، إذا كان جزء كبير من المداخل يأتي من الضرائب غير المباشرة (57%)، فإن الضرائب المباشرة تمثل مع ذلك 43%، حيث يأتي جزء كبير منها من ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين (الرسم البياني المقابل).

الشكل 2: توزيع المداخل الجبائية (بالنسبة المئوية)



المصدر: وزارة المالية

3 البوصلة، إدارة الجباية في تونس أداة معطلة، 2020، إدارة الجباية في تونس: أداة معطلة | مرصد ميزانية

ويكتمل هذا الهيكل بمجموعة من الاقطاعات الخاصة والتي تشمل رسوم التسجيل والطوابع، والضرائب المحلية اللامركزية، بالإضافة إلى مجموعة من الضرائب القطاعية التي تستهدف مجالات معينة مثل النقل والبيئة والتأمينات أو بعض المنتجات المحددة.

أ. تطور ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين في تونس

في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي الذي أطلق في أواخر الثمانينيات، شرعت تونس في برنامج واسع النطاق للإصلاحات الاقتصادية والإدارية بهدف إنعاش اقتصادها المتعثر. غير أن هذه التدابير، التي قُررت في سياق انخفاض قيمة العملة في عام 1987، أدت إلى تحولات عميقة في النظام الجبائي، وكانت آثارها سلبية على العدالة الاجتماعية في كثير من الأحيان. أُعيدت صياغة ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين التي كانت تصاعدية للغاية في البداية لتشمل 16 شريحة ومعدل هامشي أقصى يبلغ 68٪، وتم تبسيطها في عام 1991 لتشمل 6 شرائح فقط، مع تخفيض المعدل الهامشي الأقصى إلى 35٪. ورغم أن هذه الإصلاحات قُدمت على أنها وسيلة لتبسيط النظام وتحفيز الاستثمار، إلا أنها أدت في الواقع إلى تقليل التصاعدية الجبائية وإضعاف وظيفتها في إعادة توزيع الثروة. وبالتالي، انتقل عبء التكيف المالي إلى الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل، مما أدى إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والحد من قدرة الدولة على تصحيح الاختلالات الاجتماعية.

الجدول 1: التطور التاريخي لضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين

معدل (%) 2025	معدل 2017- (%) 2024	معدل 1991 (%)	شريحة الدخل السنوي الخاضع للضريبة (بالدينار التونسي)
0	0	0	من 0 إلى 1500 (الحد الأدنى 1991)
		15	من 1500,01 إلى 5000
15	26	20	من 5000,01 إلى 10000
25		25	من 10000,01 إلى 20000
30	28	30	من 20000,01 إلى 30000
33			من 30000,01 إلى 40000
36			من 40000,01 إلى 50000
38	35	35	من 50000,01 إلى 70000
40			70000,01 وما فوق
	(أكثر من 50 ألف)	(أكثر من 50 ألف)	

المصدر: قانون الضريبة على الدخل للأشخاص الطبيعيين

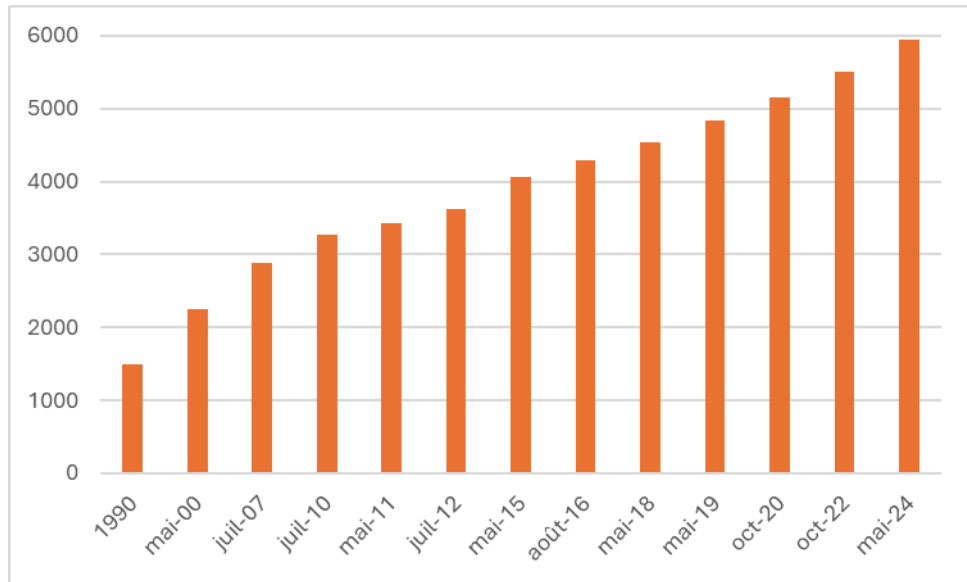
في عام 2017، تم تعديل جدول الشرائح الجبائية مرة أخرى ليصبح 5 شرائح، دون تغيير في المعدل الهامشي الأقصى المحدد بنسبة 35٪ بالنسبة لسقف دخل قدره 50000 دينار، مقابل 80000 دينار في السابق. جاء هذا التحديث بعد ما يقرب من عقدين من الزمن دون أي تعديل⁴. حيث أدخل قانون المالية لسنة 2025 تحسينًا ملحوظًا برفع جدول الشرائح من 5 إلى 8 شرائح وزيادة المعدل الهامشي الأقصى من 35٪ إلى 40٪.

يشير جدول الشرائح الجبائية لسنة 2025 إلى العودة نحو المزيد من التصاعدية. إذ تم توسيع الهيكل مرة أخرى (من 5 إلى 8 شرائح جبائية). وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال هناك مسألة أساسية: بالنظر إلى تطور الحد الأدنى للأجور، كان من الممكن النظر في توسيع الشريحة الجبائية الأولى بشكل أكبر لتخفيف العبء الجبائي على العمال ذوي الدخل المحدود.

يضاف إلى ذلك ما يُعرف بـ "التسلل الجبائي" أو "زحف الشرائح الجبائية" (bracket creep) وهو مصطلح يشير إلى الظاهرة التي يؤدي فيها التضخم إلى تحويل دافعي الضرائب تلقائيًا إلى شرائح جبائية أعلى، حتى لو لم تزد قوتهم الشرائحية الحقيقية.

وتؤثر هذه الظاهرة بشكل خاص على موظفي الطبقة المتوسطة، الذين يشكلون غالبية دافعي ضريبة الدخل للأشخاص الطبيعيين ويخضعون لأعباء جبائية متزايدة دون الاستفادة من تحسن مستوى معيشتهم بشكل متناسب. وتخلق هذه الحالة شعورًا بالتدهور الاجتماعي وتقوض شرعية الضريبة⁵.

الشكل 3: الحد الأدنى للأجور السنوية الإجمالية (بالدينار التونسي)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء ووزارة الشؤون الاجتماعية

⁴ يجب الاعتراف بأنه جاء تنفيذ تعديلات 2017 و2025 في سياق مالي متوتر.

⁵ ماريو منصور وإريك م. زولت، 2023 « ضرائب الدخل الشخصي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الآفاق والإمكانيات»، FMI-WP23/34

١١. نظام الخصومات وعدم المساواة في معالجة الدخل

يعتمد نظام الخصومات من ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين في تونس على عدة إعفاءات، لا سيما بالنسبة للنفقات العائلية. حيث يمنح وضع رب الأسرة حقاً في خصم قدره 150 ديناراً، بينما يمنح الأطفال المعالون خصومات متناقصة، حتى الطفل الرابع. كما تُخصص مبالغ إضافية للأطفال الذين يواصلون دراستهم العليا، والأطفال المعاقين (بغض النظر عن ترتيبهم) واليتام المعالين.

ومع ذلك، فإن هذا النظام يكشف عن عدم المساواة بين الجنسين: إذ يُمنح وضع رب الأسرة تلقائياً للزوج، بخلاف حالات استثنائية (عدم وجود دخل للزوج أو حضانة أطفال من زواج سابق)، مما يؤدي إلى فوارق جبائية، لا سيما بالنسبة للنساء، وهو ما يتعارض مع مبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور.

يضاف إلى هذه التخفيضات الخاصة خصومات مشتركة أخرى، مثل الاشتراكات الاجتماعية الإلزامية بنسبة 9.18٪، والمصاريف المهنية الثابتة القابلة للخصم بنسبة 10٪ من الدخل (بحد أقصى 2000 دينار للموظفين)، وأقساط التأمين على الحياة القابلة للخصم بحد أقصى 1200 دينار، وكذلك الفوائد المتأتبة من منتجات الادخار أو السندات.

علاوة على ذلك، لا ينطبق جدول ضريبة الدخل التصاعدي على الأشخاص الطبيعيين بشكل موحد على جميع فئات الدخل. إذ تُفرض ضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية الخاضعة للنظام الجزائي بنسبة 3٪ من حجم الأعمال، دون الالتزام بمحاسبة دقيقة قبل بلوغ حدود معينة، مما يسمح لها بالتهرب إلى حد كبير من الضريبة التصاعدي. وبالمثل، تخضع مداخيل رأس المال (الأرباح الموزعة والفوائد والأرباح الرأسمالية) لمعدل نسي قدره 10٪، مع العديد من الإعفاءات حسب المصدر (مدخرات الإسكان، وبعض السندات، وما إلى ذلك).

ويؤدي هذا الافتقار إلى التصاعدي، مقترناً بنقص التتبع، إلى تسهيل التلاعب في الإقرارات الجبائية، كما يشجع على عدم المساواة الأفقية بشكل ملحوظ. فعلى الرغم من تساوي الدخل الإجمالي، يبرز الفارق الضريبي بوضوح: حيث يدفع الموظف الذي يتقاضى 50000 دينار حوالي 13000 دينار من ضريبة الدخل، في حين أن صاحب الدخل الذي يعلن عن المبلغ نفسه من مداخيل الأرباح الموزعة لا يدفع سوى 5000 دينار فقط (بنسبة 10٪). وتثير هذه الحالة تساؤلات حول مبدأ العدالة الجبائية وتقلل من الكفاءة الاقتصادية للنظام في مجال توزيع رأس المال.

نظام العمل الحر: أنشئ نظام العمل الحر بهدف تبسيط النظام الجبائي على الأنشطة الصغيرة، إلا أنه أصبح ملاًداً جبائياً بشكل كبير. فعلى الرغم من الإصلاحات الأخيرة (التبسيط الإداري، إطلاق منصة إلكترونية، فرض متطلبات محاسبية جديدة)، يظل عدم الامتثال مرتفعاً. إذ تشجع المزايا الكبيرة لهذا النظام، خاصة فيما يتعلق بتكاليف التشغيل، الشركات على:

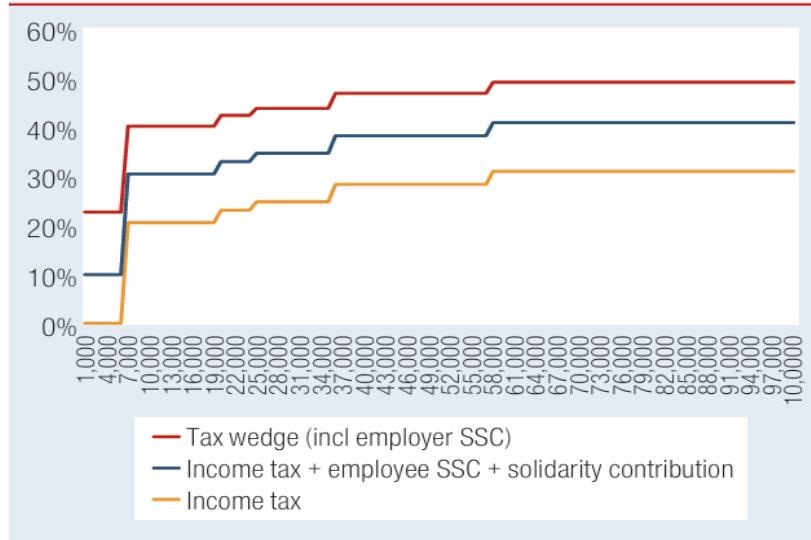
- الاحتفاظ بحجم صغير بشكل مصطنع لتجنب الانتقال إلى النظام الجبائي الفعلي
- تقليل قيمة الدخل المصرح به حتى لا يتجاوز الحد الأقصى البالغ 75.000 دينار
- تقسيم النشاط التجاري من خلال إنشاء عدة شركات حرة وهمية

٧.١. أثر "الفارق الجبائي" المفروض على العمل: عائق أمام التسجيل الرسمي

يُعرّف الفارق الاجتماعي الجبائي بأنه الفرق بين التكلفة الإجمالية للتشغيل التي تتحملها الشركة (الراتب الإجمالي + التغطية الاجتماعية) والدخل الصافي الذي يتقاضاه الموظف فعليًا (بعد خصم ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين والتغطية الاجتماعية). ويعتبر هذا الفارق عنصرًا مهمًا يعيق خلق فرص العمل في القطاع الرسمي.

ويحدث هذا الفارق أثرًا ملحوظًا نتيجة ارتفاع نسبة التغطية الاجتماعية التي يتحملها صاحب العمل وهيكل ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين. فبالنسبة لصاحب العمل، تقلل هذه التكلفة الإضافية من الطلب على العمل وتحد من الاستثمار في رأس المال البشري، أما بالنسبة للموظف، فتقلل الأعباء الجبائية بشكل كبير من الأجر الصافي، مما يجعل العمل الرسمي أقل جاذبية.

الشكل 4: الفرق بين تكلفة التشغيل بالنسبة إلى صاحب العمل والأجر الصافي الذي يتقاضاه الموظف⁶



Source: World Bank staff estimation on Tunisia's Ministry of Finance data.

المصدر: البنك الدولي

في عام 2021، شكلت الاشتراكات الاجتماعية 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي و29.7% من إجمالي المدخلات الجبائية، وهو مستوى أعلى من نظيره في البلدان المماثلة (المغرب وتركيا) وكذلك أعلى من متوسطات أمريكا اللاتينية وآسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتؤدي هذا الغلبة للضريبة على الدخل للأشخاص الطبيعيين والاشتراكات الاجتماعية إلى خفض حصة الضرائب غير المباشرة تلقائيًا، ولا سيما ضريبة القيمة المضافة، في المدخلات الجبائية⁷.

⁶ الفارق الجبائي الهامشي كنسبة مئوية من الراتب، حسب مستويات الرواتب بالدينار التونسي، قواعد 2023
⁷ البنك الدولي، البنك الدولي، تونس إيكونوميك مونيتور الإنصاف والكفاءة في النظام الضريبي التونسي، خريف 2024، ص 17.

وعلى عكس ضريبة الدخل للأشخاص الطبيعيين التي تنص على شريحة معفاة (0-5000 دينار)، تطبق الاشتراكات الاجتماعية على جميع شرائح الدخل، بما في ذلك تلك المعفاة من ضريبة الدخل للأشخاص الطبيعيين، ولكن وفقًا لشروط متغيرة. وهذا يخلق فارقًا جباييًا كبيرًا حتى بالنسبة إلى أصحاب الدخل المنخفض في القطاع الرسمي⁸.

٧. أوجه القصور في الإدارة الجبائية

تعاني الإدارة الجبائية التونسية نقاط ضعف مستمرة تضعف من فعالية النظام الجبائي وتزيد من عدم المساواة أمام الضرائب. ففي عام 2019، أعلن أقل من 40% من الأفراد عن دخلهم في الوقت المحدد، وبلغ المعدل الإجمالي للإقرارات الجبائية 60% فقط، مما يكشف عن استمرار عدم الامتثال، حتى في القطاعات الخاضعة للرقابة. أما بالنسبة للضريبة على الشركات (IS)، فقد أعلن 33% فقط من دافعي الضرائب عن دخلهم في الموعد المحدد، فيما بلغت نسبة الإقرارات الجبائية 52.7% فقط في نهاية أكتوبر 2019⁹. وتعكس هذه الحالة عدم المساواة بين دافعي الضرائب، ولا سيما بين الموظفين، الذين تُقتطع ضريبة الدخل من مصدر دخلهم تلقائيًا، والفئات الأخرى، التي قد يصبح إقرار الدخل بالنسبة إليهم أحيانًا خيارًا وليس التزامًا.

وتعود أسباب هذه الإخفاقات إلى ثغرات هيكلية داخل الإدارة الجبائية نفسها. إذ تعاني فرق المراقبة من نقص مزمن في الموظفين، كما أن أنظمة المعلومات مجزأة وعفا عليها الزمن، ولا يزال التنسيق بين الدوائر المعنية (الضرائب والجمارك والضمان الاجتماعي) غير كافٍ. ويحد غياب نظام متكامل لإدارة دافعي الضرائب بشكل كبير من قدرات التحليل والمتابعة والتحقق، لا سيما بالنسبة للدخل غير المرتبط بالراتب. ولا يزال التبادل الآلي للبيانات — بين البنوك والضمان الاجتماعي والجمارك أو السجل التجاري — بدائيًا، مما يسهل التهرب الضريبي. ويؤدي هذا الوضع إلى عدم المساواة الجبائية وتعتبره بعض الفئات ظلمًا، لا سيما الأجيال الشابة التي تتضاءل ثقافتها تدريجيًا في قدرة الدولة على ضمان حقوقها المستقبلية، مثل التقاعد أو الضمان الاجتماعية.

ويؤدي هذا الاختلال إلى تفاقم عدم المساواة في الضرائب، وهو ما يشعر به الشباب العاملون خصوصًا، الذين يشككون بشكل متزايد في قدرة الدولة على ضمان حصولهم، في المقابل، على خدمات عامة عادلة أو حماية اجتماعية في المستقبل.

٧. الخلاصة والتوصيات

لا يساهم النظام الجبائي التونسي، في هيئته الحالية، في الحد من التفاوتات الاجتماعية بشكل ملموس. بعبارة أخرى، إذا كان النظام الجبائي يؤدي دوره الكامل كمصدر لتمويل الميزانية، فيظل دوره التوزيعي محدودًا. فهو يفرض عبئًا غير متناسب على الطبقات المتوسطة من الموظفين، في حين لا تزال المداخل الأعلى تخضع لضرائب منخفضة. ويخلق هذا الوضع تناقضًا مع مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية، ويزداد هذا التناقض بسبب تآكل القوة الشرائية: فمنذ عام 2015، بلغ التضخم التراكمي 88,3%، مما أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي للعمال الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور إلى النصف¹⁰. وبالتالي، تتعرض الطبقات الوسطى لعبء ثلاثي: ارتفاع الضرائب بسبب زحف الشرائح الجبائية، والتضخم غير المعوض، والشعور بالظلم إزاء التهرب الضريبي للأثرياء.

⁸ المرجع نفسه، ص 18.

⁹ البوصلة، إدارة الجبائية في تونس أداة معطلة، 2020، إدارة الجبائية في تونس: أداة معطلة | مرصد ميزانية

¹⁰ INS، مؤشر أسعار المستهلكين، قاعدة 100 في عام 2015، سبتمبر 2025، www.ins.tn

يضاف إلى ذلك تأثيره الواضح على الأجيال: إذ يتسبب عدم وجود إعادة توزيع حقيقية في منع الأسر المتواضعة من تكوين الثروات، مما يزيد الفجوة بين الأجيال، وتقوض هذه الديناميكية القبول بالضرائب، حيث ينتهك العقد الاجتماعي الضمني أي المساهمة مقابل المعاملة العادلة.

التوصيات

1. إصلاح جدول ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين واستعادة التصاعدية

- الربط التلقائي للجدول: تحديث الجدول كل خمس سنوات مع مراعاة تطور التضخم أو الحد الأدنى للأجور، من أجل تبييد آثار زحف الشرائح الجبائية والحفاظ على العدالة الجبائية.
- تعزيز التصاعدية: إدخال جدول يتضمن شرائح أكثر، مع رفع المعدل الهامشي للشرائح ذات الدخل المرتفع جدًا، في إطار منطق العدالة التوزيعية.

2. تحديث الإدارة الجبائية وتحسين الامتثال الجبائي

- تعميم الإقرار الإلكتروني: توسيع نطاق الإقرار الإلكتروني ليشمل جميع دافعي الضرائب، من أجل تبسيط الإجراءات وتقليل المهول الزمنية والحد من الأخطاء اليدوية.
- إعداد إقرارات جبائية مُعدّة مسبقًا: وضع نماذج معبأة مسبقًا، ولو جزئيًا، استنادًا إلى البيانات المتاحة (أرباب العمل، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، البنوك، إلخ) لتسهيل الامتثال والحد من حالات السهو.
- إنشاء منصة ضريبية موحدة: إنشاء بوابة مركزية تشمل جميع الالتزامات الجبائية (الإقرارات، المدفوعات، المستندات)، من أجل تسهيل العلاقة بين الإدارة الجبائية والمواطنين.
- الاستثمار التكنولوجي وربط قواعد البيانات: تحديث أدوات تحليل البيانات الجبائية وربط أنظمة المعلومات الإدارية (الجمارك، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، السجل العقاري، البنوك) من أجل تبادل المعلومات بشكل فعال وتعزيز إمكانية تتبع الدخل والثروات.
- إنشاء وحدة متخصصة في الدخل المرتفع: إنشاء كيان مخصص لمراقبة دافعي الضرائب ذوي الدخل المرتفع والأصول الكبيرة، مزود بوسائل تقنية وبشرية معززة.

3. الإنصاف الأفقي وتعزيز الطابع التوزيعي

- تبسيط وشفافية الخصومات الجبائية: إصلاح نظام الخصومات والائتمانات الجبائية، الذي غالبًا ما يُنظر إليه على أنه غير شفاف ومصدر لعدم المساواة، من أجل تعزيز وضوح النظام وإنصافه.
- إصلاح وضع رب الأسرة: إلغاء التعيين التلقائي على أساس الجنس والسماح للزوجين باختيار المستفيد من المزايا الجبائية المرتبطة بالمصروفات الأسرية بحرية، وفقًا لمبدأ المساواة.

4. تخفيض الفروق الجبائية الاجتماعية ودعم التشغيل الرسمية

- تخفيف موجه للأعباء الاجتماعية: تخفيض الاشتراكات الاجتماعية على الأجور المنخفضة، لا سيما بالنسبة للشباب الباحثين عن عمل لأول مرة، من أجل جعل التوظيف أكثر جاذبية في القطاع الرسمي.
- فصل المنطق الضريبي عن المنطق الاجتماعي: إنشاء آلية تمويل مستقلة للضمان الاجتماعي، تسمح بالتمييز بوضوح بين الضرائب كأداة لإعادة التوزيع والاشتراكات الاجتماعية كحقوق اشتراكية.

المراجع:

- قانون المالية 2025
- البنك الدولي، *تقرير مراقبة الاقتصاد التونسي: الإنصاف والكفاءة في النظام الضريبي التونسي، خريف 2024.*
- ماريو منصور وإريك م. زولت، 2023 «ضرائب الدخل الشخصي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الآفاق والإمكانيات»، FMI-WP23/34
- INS، مؤشر أسعار المستهلكين، قاعدة 100 في 2015، سبتمبر 2025، www.ins.tn
- Fair Tax Monitor، أوكسفام،
- Sahar Mechmech، TIMEP، *المراهنات المالية لتونس في عام 2025: الضرائب والقروض والبنك المركزي، معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط*
- البوصلة، إدارة الجباية في تونس أداة معطلة، 2020، *إدارة الجباية في تونس: أداة معطلة | مرصد ميزانية*
- ASECTU «ترسيخ العدالة الجبائية، والعدالة الجبائية وتعبئة الموارد الذاتية»، سبتمبر 2017.

نبذة عن مشروع Savoirs éco

منذ 1 فيفري 2023، تنفذ مؤسسة Expertise France مشروع "نحكيو اقتصاد" (Savoirs éco Tunisie) بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 4.5 مليون يورو لمدة 3 سنوات. يهدف المشروع إلى دعم الحوار العام حول القضايا الاقتصادية في تونس من خلال تعزيز الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية: (1) الهياكل العامة للتحليل الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار؛ (2) مختبرات البحث في الاقتصاد؛ (3) مراكز الفكر (think-tanks) المنبثقة عن المجتمع المدني. يقدم المشروع الدعم الفني والمالي في ثلاثة مجالات: تعزيز قدرات الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم إعداد الدراسات/موجزات السياسات من قبل الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم نشر وتعميم وتجربة توصيات الدراسات/موجزات السياسات. ولتسهيل تنفيذ هذه الأنشطة، تعمل Expertise France مع أربعة شركاء تنفيذيين: مؤسسة الدراسات والبحوث في مجال التنمية الدولية (Ferdì)؛ شبكة التنمية العلمية (GDN)؛ والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE).



www.savoirseco.tn/